

أضواء البيان

@ 38 @ القلب والصرف عن الشيء . ومنه قيل لقرى قوم لوط { وَالْمُؤْتَفِكَاتِ } . لأن

□ أفكها أي قلبها . كما قال تعالى : { فَجَعَلْنَا آلِيهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا } . ومنه قوله تعالى : { يُؤْتَفِكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ } أي يصرف عنه من صرف ، وقوله : { قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَأْفِكَنَا عَنِ الْإِبْتِهَاتِ } أي لتصرفنا عن عبادتها ، وقول عمرو بن أذينة : قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَأْفِكَنَا عَنِ الْإِبْتِهَاتِ } أي لتصرفنا عن عبادتها ، وقول عمرو بن أذينة : % (إن تك عن أحسن المروءة ما % فوكا ففي آخرين قد أفكوا) % .

وأكثر استعمال هذه المادة في الكذب . لأنه صرف وقلب للأمر عن حقيقته بالكذب والافتراء . كما قال تعالى : { وَيَلُ لِّلْكُلِّ لَفْسَكًا لِّمَنۢ أَشَاءُ } ، وقال تعالى : { وَذَلَّلِكۡ إِفْكَهُمۡ وَمَا كَانُوا يَفْقَهُونَ } إلى غير ذلك من الآيات . وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة : { إِنزَّلْنَا سَحَابًا مَّطْمَاطًا فَانزَّلْنَا مِنَ الْإِبْرِيمِ طَلَسًا } (ما) موصولة وهي اسم (إن) ، و (كيد) خبرها ، والعائد إلى الموصول محذوف . على حد قوله في الخلاصة : { إِنزَّلْنَا سَحَابًا مَّطْمَاطًا فَانزَّلْنَا مِنَ الْإِبْرِيمِ طَلَسًا } (ما) موصولة وهي اسم (إن) ، و (كيد) خبرها ، والعائد إلى الموصول محذوف . على حد قوله في الخلاصة : % (. . . .) % والحذف عندهم كثير منجلي) % (في عائد متصل إن انتصب % بفعل أو وصف كمن نرجو يهب) % .

والتقدير : إن الذي صنعه كيد ساحر . وأما على قراءة من قرأ { كَيْدٌ سَاحِرٍ } بالنصب ف (ما) كافة و (كيد) مفعول (صنعوا) وليست سبعية ، وعلى قراءة حمزة والكسائي (كيد سحر) بكسر السين وسكون الحاء ، فالظاهر أن الإضافة بيانية . لأن الكيد المضاف إلى السحر هو المراد بالسحر . وقد بسطنا الكلام في نحو ذلك في غير هذا الموضوع . والكيد : هو المكر . قوله تعالى : { وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى } . وقد قدمنا في سورة (بني إسرائيل) أن الفعل في سياق النفي من صيغ العموم . لأنه ينحل عند بعض أهل العلم عن مصدر وزمان ، وعند بعضهم عن مصدر وزمان ونسبة . فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً ، وهذا المصدر الكاهن في مفهوم الفعل في حكم النكرة فيرجع ذلك إلى النكرة في سياق النفي وهي صيغة عموم عند الجمهور . فظهر أن الفعل في سياق النفي من صيغ العموم ، وكذلك الفعل في سياق الشرط . لأن النكرة في سياق الشرط أيضاً صيغة عموم . وأكثر أهل العلم على ما ذكرنا من أن الفعل في سياق النفي أو الشرط من صيغ العموم ،

ﺧﻼﻓﺎً ﻟﺒﻌﺾﻬﻢ ﻓﻴﻤﺎ ﺇﺫﺍ ﻟﻢ ﻳﺆﻛﺪ ﺍﻟﻔﻌﻞ ﺍﻟﻤﺰﻛﻮﺭ ﺑﻤﺼﺪﺭ . ﻓﻴﻦ ﺍﻛﺪ ﺑﻪ ﻓﻬﻮ